

## غموض متعمد في الحوار بين الولايات المتحدة والعراق

د. باهرة الشخيلي  
كاتبة عراقية

لم يصدر عن تنسيقيات الثورة العراقية أي بيان يوضح موقف المتنفذين العراقيين من الجولة الأولى من الحوار الأميركي - العراقي الذي سماه بعضهم الحوار الأميركي - الأميركي، لكن صحيفة "مدارات الثورة" المقربة من ساحات التظاهر والاعتصام في العراق، قالت إن مثل هذا البيان سيصدر، حتماً، عقب الجولة الثانية للحوار.

لا أهمية له، فمن قرأ بيان الحوار الأميركي مع ممثلي وزارة الخارجية في حكومة الكاظمي، وهو يعرف الواقع السياسي والاقتصادي في العراق، لا شك أنه وجد في الحوار المذكور لغة واقعية، فهي أقرب إلى أن تكون محاولة في أن ترى الكاس من نصفها المليء، أو ترى الواقع من جانبه المضيء، مع أن الكاس مليئة ولا الواقع مضيء. وهذا البيان، بالوصف الذي ذهبنا إليه، تأكيد بان الحوار سيجرح بنتائج متفق عليها مسبقاً بين الطرفين المتحاورين.

وهنا لا بد من القول إن الحوار الافتراضي لم يكن سوى حوار عام، لم تتوفر فيه أي سمة من سمات التفاوض، الذي ينتهي، عادة، إلى قرارات محددة ومن ثم إلى إجراءات، تحدد لكل طرف حقوقه وواجباته والتزاماته.

لكن، لو قرأنا البيان قراءة تحاول أن تتكشف ماذا أراد الطرفان، وبخاصة ماذا أراد الطرف الأميركي منه، فسندرجه تحتفته الضبابية، إن لم نقل يكتفه الغموض، وفي رأينا، إنه غموض متعمد.

إن الطرف الأميركي، بعد على لسان الذين شاركوا في الحوار، بتقليل عدد قواته في العراق، والانسحاب التدريجي، وهذا الوعد ينطبق على شيئا بحسابات الواقع، أما الطرف الذي مثل وزارة الخارجية في حكومة الكاظمي، فقد اعتبر هذا الوعد مكسبا استراتيجيا، ليس لأنه ضد الوجود

الأجنبي في العراق، بل لأنه يريد شيئا يرضي به ذبول النظام الإيراني، ولا نقول النظام الإيراني، لأنه نظام عنصري، لا يهيمه العراق، بقدر ما يريده ورقة يوظفها في علاقاته المتوترة مع الإدارة الأميركية.

لذا لا أهمية لهذا الحوار، ولا لبيانه، وليس للمراقب، إلا رصد الواقع، وماذا سيشهد ميدان العلاقة الأميركية مع سلطة الفساد والفاستين من متغيرات.

للحوار أسس معروفة، أولها التكافؤ بين الطرفين المتحاورين، وثانيها الاحترام المتبادل وثالثها أن يتخلى الطرفان عن الأحكام الجاهزة، وهذه الأسس إذا لم تكن متوفرة، فلا يملك التابع رأيا مستقلا فهو يشتق موقفه من مصالح السيد المطاع، وبذلك تتهاوى الأسس الأخرى تلقائياً.

لولا التدخل الإيراني في شؤون العراق وتخريب ميليشياته للمنشآت الصناعية وتدميرها مقومات الحياة كان يمكن لهذا البلد أن يتحول إلى بلد متقدم بـ 800 مليار دولار من وارداته

الحوار التفاوضي الذي ينشده العراقيون هو أن يكون الطرف المتفاوض عن (العراق) العظيم باهله وتراثه وإرادته من يمتلك روح شهداء ساحات الحرية، الشباب الشجعان، الذين جعلوا من مطالب الشعب قبلتهم، والذين يؤمنون بأن وطن الرافدين هو من يفاوض وهو وحده الذي ينتزع حقوقه. الحوار الذي ينشده الحراك الوطني ويصر عليه هو التحرر الكامل وضمان استقلال الإرادة الوطنية، وهو صفحة من صفحات الثورة، التي تعمل على إنهاء عصر الفاسدين من الحكام والأتباع لنتنقل إلى إنهاء الزمن الظلامي بأحزاب وميليشياته، كما يقول دبلوماسي عراقي سابق.

الامر الآخر، يضع الحراك الوطني، اليوم، حدا لحكومات الحرامية، التي غرقت بالفساد، فعلى مدى 17 عاما عانت حكومات ما بعد 2003 فسادا هو الأول من نوعه في تاريخ الكوكب.

ناقشت استاذ الاقتصاد السياسي البروفيسور محمد طاقة في موضوع هذا الحوار الذي جرى في الحادي عشر من الشهر الحالي، فأبدى ملاحظات متشائمة، إذ قال لي إن البيان، الذي أصدره الطرفان تطرق إلى قضايا الاقتصاد والطاقة، ذكر أن الطرفين يدركان التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي الهائلة، في حين أن الطرفين؛ الولايات المتحدة ومن نصبتهم لحكم العراق، هما السبب في خلق تلك التحديات وتدمير الاقتصاد العراقي.

منذ عام 2003 وإلى يومنا هذا، سرقا ودمرا كل ما يمت إلى الاقتصاد بصلته، وبدا ثروات العراق، وأكدا في الوقت نفسه أن العراق بحاجة إلى إصلاحات اقتصادية جوهرية. لكن الطرفين لم يتطرقا إلى أي أسس علمية واقتصادية لتحقيق ذلك، والبيان يقول إن دور الولايات المتحدة سيقصر على تزويد العراق بالمستشارين الاقتصاديين، ومساعدة العراق في تعزيز الدعم الدولي، بما في ذلك الدعم الدولي المقدم من المؤسسات المالية الدولية.

ولكن ذلك سيغرق العراق بالديون الخارجية وفوائدها، في حين لم يتطرق البيان إلى دور الاقتصاديين العراقيين الوطنيين، وهم أكفاء وقادرون على معالجة الوضع الاقتصادي كونهم أدري باقتصاد بلادهم، ثم إنهما، في الختام، ربطا ذلك كله بـ "أن تكون ظروف العمل مؤاتية".

والسؤال متى ستكون ظروف العمل هذه مؤاتية إذا كان تشجيع الاستثمارات، وبالأخص الاستثمارات الخارجية، لا يمكن أن يوتي ثماره إلا بوجود مناخ مناسب للاستثمار وأهمها الاستقرار السياسي والأمني، وهذا الشرطان لن يتوفر في العراق، على الإطلاق، في الأمد القصير والمتوسط وأميركا تعرف ذلك تماما.. فعلى من يضحكان ويخاصه أن الوضع الأمني العراقي يسير من سوء إلى أسوأ ولن يتحسن على الأمد المنظور.



رغم الصورة القاتمة، التي رسمها استاذ اقتصاد معروف، يبقى الحوار مع الولايات المتحدة مطلوباً، ولكنه إذا جرى مع سلطة بغداد بالنحو الذي تخوف منه الدكتور طاقة، فإنه سيؤدي إلى جملة مساوئ في مقدمتها شرعنة الاحتلال، وضياح ما ترتب للعراق من حقوق جراء، يعقب ذلك ترسيخ الوجود الإيراني بالنحو والحجم اللذين تراهما واشنطن مناسبين لها، وهذا يعني بقاء العراق جزءاً من الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، وانسلاخ العراق من واقعه الإقليمي والعربي، كما يقول أكاديمي عراقي يقيم في الخليج العربي.

طالب نواب عراقيون بإلغاء "الاتفاق الاستراتيجي" الموقع بين بغداد وواشنطن رداً على تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن أهمية التواجد العسكري لبلاده في العراق "لمراقبة إيران".

واضح أن هؤلاء النواب، ونحن هنا لا نريد إلا مصلحة العراق، يمثلون مصالح إيران في المنطقة، وإيران عليها الذهاب إلى الحوار المباشر مع واشنطن لإيجاد حلول للمشكلات المعلقة بينهما بدلاً من إثارة الأزمات والحروب وتجنيب الميليشيات للقصف بالكاتوشا والجريمة المنظمة.

إن العراق، في وضعه الحالي يحتاج إلى تكنولوجيا متطورة واستثمارات في الثروات تتجاوز 15 تريليون دولار، وإعادة تشغيل الصناعات البتركيماوية والحديد والصلب والفوسفات والمشتقات النفطية والطاقة الكهربائية.

ولولا التدخل الإيراني في شؤون العراق وتخريب ميليشياته للمنشآت الصناعية وتدميرها مقومات الحياة، كان يمكن لهذا البلد أن يتحول إلى بلد متقدم بـ 800 مليار دولار من وارداته، كما أشار إلى ذلك محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي، الذي لاحقه

رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، لكن الأحزاب المتخلفة حولت العراق إلى بلد للجوع والفقر والتشرد والحروب. خلاصة القول إن العراق، مع وجود العملية السياسية الحالية والنقوذ الإيراني المتزايد سرا وعلاوية، وعدم إفساح المجال للوطنيين العراقيين لرسم خارطة الخلاص للبلد، لن تقوم له قائمة، وستعكس الحالة السلبية فيه على دول المنطقة والعالم، وهذا أمر ينبغي أن يدركه العرب أولاً.

وستبقى سيادة العراق واستقلال إرادته رسالة الشباب الآن وغداً حتى يتم تحرير أرض الرافدين من الغزاة والدخلاء.

## العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
أسسها 1977  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العقبوي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk  
www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

## الاستغناء العثماني الجديد

هل يمكن لأي استعمار أن يطمح في أي شيء أقل؟ حكومة التابعين المستغنية في طرابلس كانت قد سلمت تركيا عدة مليارات من عائدات النفط. وزادت عليها عدة مليارات من احتياطات النقد ومن أموال الاستثمارات الليبية في الخارج. بمعنى آخر فإنها كانت قد زعت عن نفسها آخر ثوب لتتعري كليا أمام ولي أمرها الجديد الذي عاد ليسترها بمرتزة. ويفترض بحكومة المستغنيين أن تدفع لهم كما تدفع للجيش التركي الذي يحميهم.

حجم الأعمال التركية المتعاقد عليها في ليبيا يبلغ حسب رويترز 16 مليار دولار، بما في ذلك ما بين 400 و 500 مليون دولار في مشاريع لم تبدأ بعد. ولكن لا الاقتصاد التركي المنقل بالركود والتضخم ولا الشركات التركية المنقله بديون تزيد عن 225 مليار دولار

مسؤول تركي قال في حديث مع وكالة رويترز مؤخرا "إن تركيا مستعدة للبدء بخطى سريعة في إعادة إعمار ليبيا". حصل ذلك بعد أن قام وزير الخارجية والمال التركيان بزيارة إلى ليبيا. الأول لكي يقدم الفاتورة، والثاني لكي يتوسع فيها باستعمار مستقبل ليبيا بعد يومها الراهن.

مولود جاويش أوغلو قال لدى عودته إن محادثاته في طرابلس لم تقتصر على دعم حكومة فايز السراج، بل إنه ناقش بالتفصيل "سبل تعزيز التعاون في كل مجال. وكذلك الخطوات التي سيتم اتخاذها، ومنها تعيين حدود مناطق الاختصاص البحري واتفاقية للطاقة". وبينما قالت ابواق أنقرة إن زيارة الوزيرين "تهدف إلى وضع نهاية للقتال"، فإن المسؤول التركي قال "إنهم ناقشوا الدفعات المستحقة للشركات التركية عن أعمال الطاقة والبناء السابقة

المستعمرون القدامى ماذا كانوا يفعلون؟ كانوا يقدمون قروضا لمن يرغبون باستعمارهم. ثم عندما يعجزون عن الدفع فإنهم كانوا يرسلون لهم قوات مسلحة لتجبرهم على الدفع، أو لكي تستعمر بلادهم كتعويض. والاستعمار لم يكن ليبدو قبيحا. فالكلمة هي "استعمار"، إعمار، أو إعادة إعمار. والغاية لم تكن لتقتصر على تسديد ديون، وإنما لإضافة ديون أخرى فوقها. فالإعمار مكلف أيضا. والشركات "الاستعمارية" لا تعمل مجانا.

سوى أن رجب طيب أردوغان يرسل مرتزقة أيضا إلى ليبيا. ولقد وقع على ضالته بوجود حكومة، هي نفسها حكومة مرتزقة، لا تملك من أمرها شيئا. وقد تملك القدرة على الزعم أنها حكومة إلا أنها لا تملك الحرية ولا الإرادة ولا القدرة على أن ترفض لرجب طيب أردوغان طلبا. كيف لا وهو الذي يرسل وزراءه ليس من أجل الدفاع عنها فحسب، ولكن من أجل جباية المال منها أيضا. فإذا وجدت حكومة الارتزاق نفسها عاجزة عن الدفع دفعت من استقلال ليبيا وسياستها لكي تُرضي سيدها العثماني الجديد.

والأمر قبيح منذ بدايته. ومفوض إلى درجة أن شيئا لا ينطبق عليه أكثر من الوصف الساخر بأنه استغناء، وليس استعمارا. إذ لا شيء في ليبيا المازومة يمكن استعمارها من دون حل سياسي. فإما يبقى للحكومة لا تسيطر إلا على شريط ضيق من الأرض غير استغنائها هي على أمل أن تنطلي الحيلة على الليبيين فيرضون بأن يستغيبهم أردوغان وعصابته من الإخوان المسلمين.



علي الصراف  
كاتب عراقي

المستعمرون القدامى ماذا كانوا يفعلون؟ كانوا يقدمون قروضا لمن يرغبون باستعمارهم. ثم عندما يعجزون عن الدفع فإنهم كانوا يرسلون لهم قوات مسلحة لتجبرهم على الدفع، أو لكي تستعمر بلادهم كتعويض. والاستعمار لم يكن ليبدو قبيحا. فالكلمة هي "استعمار"، إعمار، أو إعادة إعمار. والغاية لم تكن لتقتصر على تسديد ديون، وإنما لإضافة ديون أخرى فوقها. فالإعمار مكلف أيضا. والشركات "الاستعمارية" لا تعمل مجانا.

سوى أن رجب طيب أردوغان يرسل مرتزقة أيضا إلى ليبيا. ولقد وقع على ضالته بوجود حكومة، هي نفسها حكومة مرتزقة، لا تملك من أمرها شيئا. وقد تملك القدرة على الزعم أنها حكومة إلا أنها لا تملك الحرية ولا الإرادة ولا القدرة على أن ترفض لرجب طيب أردوغان طلبا. كيف لا وهو الذي يرسل وزراءه ليس من أجل الدفاع عنها فحسب، ولكن من أجل جباية المال منها أيضا. فإذا وجدت حكومة الارتزاق نفسها عاجزة عن الدفع دفعت من استقلال ليبيا وسياستها لكي تُرضي سيدها العثماني الجديد.

والأمر قبيح منذ بدايته. ومفوض إلى درجة أن شيئا لا ينطبق عليه أكثر من الوصف الساخر بأنه استغناء، وليس استعمارا. إذ لا شيء في ليبيا المازومة يمكن استعمارها من دون حل سياسي. فإما يبقى للحكومة لا تسيطر إلا على شريط ضيق من الأرض غير استغنائها هي على أمل أن تنطلي الحيلة على الليبيين فيرضون بأن يستغيبهم أردوغان وعصابته من الإخوان المسلمين.